مشرّدون يتحولون إلى مجرمين بعد توديعهم دُور الدولة!

التخطيط: لا نمتلك إحصائيات يمكن من خلالها معرفة عددهم الحقيقي

شيخوخة وتشرد

يجلس أحمد قرب أحد الباعة في منطقة الباب الشرقي يستجدي المال، يرتدي ملابس رثّة ممزقة بعد أن ودّع دار المشردين لبلوغه السن القانوني، أحمد مثل الكثير من الفتيان لا يعرفون عالم العائلة ولا البيت لأنهم منذ الصغر وجدوا الشارع ملاذاً لهم ،يقضون أكثر أوقاتهم النهارية في التجوال بين الشوارع، وأحيانا أخرى يبيعون قناني الماء أو "يستجدون" قرب إشارات المرور والسيطرات الأمنية، لا فرق لديهم سواء كانت ليلة شتوية باردة أم تموزية لاهبة، المهم هو النوم عندما تحين ساعاته، صديق أحمد يدعى حيدر كان أيضا في دار الأحداث يوما ما ،لكنه أفضل حالا منه، حيث يعيش على ما يكسبه من بيع السكائر والكارتات التي يعطيها له صاحب محل جملة في منطقة الشورجة لبيعها ومن ثم يتقاسمان الربح. احمد وحيدر يلتقيان يوميا في ساعات الغروب من اجل قضاء ليلتهم في احد فنادق منطقة العلاوي المتهالكة الأبنية لكنها تعتبر وحسب تعبيرهم أفضل من النوم على الرصيف .

□ بغداد/ إيناس طارق- عدسة/ أدهم يوسف

قانون الأحداث

يعرِّف قانون الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ "المشرَّد" بأنه كلُّ حَدَث لم يتجاوز الـ١٥ من العمر، ويُعثر عليه من دون مرافقة ولي أمره وهو يتسول في الأماكن العامة، أو يتجول ممارساً مهنة صبغ الأحذية أو بيع السجائر أو أي مهنة أخرى تعرضه للجنوح. كما اعتبر القانون الحدث "مشرداً" اذا لم يكن له محل إقامة معين أو اتخذ الأماكن العامة مأوى له، ولم تكن له وسيلة مشروعة للعيش، أو ترك منزل ذويه من دون عذر مشروع.

خبراء قانون وعلماء اجتماع وباحثون وجهات رسمية معنية بقضايا المشردين، وجهوا انتقادات لاذعة لقانون المشردين الذي لم يخضع للتعديل منذ ٢٨ عاماً، رغم كل ما مر به العراق من حروب ونزاعات وتحولات اقتصادية واجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وحقيقة إذا ما طبّق القانون بحذافيره لن نجد يوما صباغ أحذية ولا بائع قناني ماء أو من يفترش الأرصفة لبيع علب المناديل والألعاب الورقية، ينضم إليها بائع الكعك والشاي، فالكثير من هذه الحالات أبطالها من الأطفال والشباب .

ليس الأحداث

لذا فالحديث عن المشردين لا يشمل من ترك دور الأحداث فحسب، فالكثير من كبار السن يفترشون الأرصفة والطرقات، فحالة الرجل الذي يجلس على الرصيف الذي يتوسط منطقة السيدية قرب إشارة المرور لا يمكن أن تنقل لأن منظره يؤلم كثيرا، كيف يمكن لرجل يكاد يتجاوز عمره الـ٥٠ عاماً، ينام ويأكل على الرصيف، والناس تتصدق عليه بالأغطية والطعام ،هذا الرجل الذي سرد قصته وهو يبكي ولا يستطيع أن يثبت نظراته في وجه الآخرين يقول :لقد طردني أولادي من بيتي بعد أن توفيت والدتهم وليس هناك مكان اذهب إليه غير الرصيف، أنا مصاب الآن بأمراض عديدة بسبب البرد وحتى عندما أتغطى بالأغطية التي أعطاها الناس لي أرتجف من البرد ليلاً ، والكثير من الأيام لا أتناول طعاماً غير الخبز والماء، وعدة مرات تلقي الشرطة القبض عليه بسبب النوم على الرصيف، ويفتشون حاجاتي المرمية بقربي وعندما يعلمون بحالي يتركوني أعود الى النوم. هذه حالة أردنا بها نقل صورة واحدة تمثل عدداً من المتشردين بالعمر نفسه يفترشون الشوارع ولا مأوى لهم !

البحث الاجتماعي

من جهة أخرى، أشار الباحث عبد الرزاق سليمان إلى ما يسميه "غياب الإدراك الحقيقي" لأهمية تعديل قانون دار المشردين "الهزيل" الذي ورثناه من النظام السابق، وينقل في الوقت نفسه الصورة المأسوية الواسعة التي انتهى إليها ملف المشردين في العراق أواخر عام ٢٠١١ الماضي.

سليمان يتحدث عن ثلاث حروب خاضها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية، هي على التوالي، حرب الخليج الأولى ١٩٨٠- ١٩٨٨، حرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ وما تبعها من انتفاضات في معظم المدن العراقية، ومرحلة الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٣، وتسبب بدمار البنى التحتية للاقتصاد العراقي وانتشار الفقر بين أكثر من ٩٠ في المئة من شرائح الشعب العراقي، وصولاً إلى تداعيات حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، وما تبعها من عمليات قتل وتشرد وتهجير طائفي إزاء كل هذا، يلخص الباحث ما يحويه ملف التشرد في العراق بأنه "مأساوي" لا يمكن حل تداعياته بقانون جامد مضى عليه قرابة الثلاثة عقود.

وزارة التخطيط

تعترف وزارة التخطيط بأنها لا تمتلك حتى الآن أي إحصائيات يمكن من خلالها معرفة العدد الحقيقي للمشردين. ويبرر الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي غياب هذه الإحصائيات بالتأجيل المتكرر للإحصاء السكاني في العراق على خلفية الصراعات السياسية التي تحيط بملف الإحصاء رغم مرور أكثر من ثمانية أعوام ونصف العام على سقوط النظام السابق.

آخر تعداد سكاني جرى في العراق كان عام ١٩٩٧، لكن حتى هذا التعداد لم تكن فيه أي إشارة إلى المشردين كما يقول الهنداوي، الذي يقر بأن الحصول على أعداد المشردين الحقيقي هو السبيل الأمثل للبدء بإعداد الخطط اللازمة لتأهيلهم وحل مشاكلهم المزمنة.

الهنداوي ينتقد التقارير التي نقلت عن وزارة التخطيط رقماً "وهمياً ومبالغاً فيه" للترويج لأهداف سياسية لا علاقة لها بأوضاع المشردين. ويشير في هذا السياق إلى التقارير التي نقلت عن الوزارة أن عدد المشردين في العراق وصل إلى ٥٠٠ ألف مشرد بعد سقوط النظام السابق، بالإضافة الى أكثر من ٥ ملايين يتيم، ومثلهم من الأرامل، كحصيلة لأحداث ما بعد عام ٢٠٠٣. لكن لا توجد أي مصادر موثوقة، كما يقول الهنداوي، لهذه الأرقام الافتراضية.

أرقام غير واضحة

الأرقام التي تطرحها المؤسسات الحكومية العراقية، ليست معقولة أي أن يكون عدد المشردين بضع مئات فقط في بلد مثل العراق عانى ثلاث حروب وحصاراً اقتصادياً طويلاً وصراعاً طائفياً امتد لسنوات.

منازل عارية

البحث عن مأوى

حاجة المشردين الصغار للمال من اجل استخدامهم في عمليات تفجير مبتكرة واحدة، فالكثير من المشردون كانوا ضليعين في لصق عبوات ناسفة على بعض سيارات الضحايا مقابل مبالغ ضئيلة لا تتجاوز الـ ٢٥ ألف دينار .

وزارة الداخلية

رحيم اللامي احد الباحثين في وزارة الداخلية قام بدراسة حال المشردين وقد أظهر التقرير الذي أعدّه إحصاء أكثر من ٢٥ حالة اتجار بالأعضاء البشرية ١٤ منهم مشردون تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. الأرقام التي ذكرها اللامي هي فقط ما تمكّن من متابعتها هو شخصياً خلال العام الماضي فقط.

يقول اللامي: إن اغلب هذه الحالات كانت تتعلق ببيع كلى مشردين قامت عصابات منظمة بنقلهم من بغداد ومدن الجنوب إلى محافظات أخرى تتواجد فيها مستشفيات متخصصة بأمراض الكلى. لا يكشف اللامي عن المعالجات التي وضعت من قبلهم للحد من هذه الظاهرة، لكنه يقول إن بعض الضحايا الذين باعوا الكلى كانوا يبررون ما فعلوه بأن خسارة جزء من الجسد مقابل بضعة آلاف من الدولارات، أفضل بكثير من خسارة الجسد والروح معاً نتيجة الاضطرار للانخراط في العمل الإجرامي الخطر، أو ربما الموت جوعاً.

تكلف عملية نقل كلية واحدة كما يقول اللامي، قرابة الـ ٢٥ مليون دينار (٢٢ ألف دولار)، تخصم منها أجور الجراحين المتخصصين وتكاليف المستشفى وعمولة الوسطاء، ولا يتبقى منها في النهاية سوى ٥ إلى ٦ ملايين دينار فقط (٥ آلاف دولار) يتسلمها "المتبرع" الذي سرعان ما يعود إلى التشرد بعد نفاد المال، ولكن هذه المرة بكلية واحدة!

سجون الأحداث

وفي تقرير استخرج من سجن الأحداث ببغداد بيّن أن غالبية المشردين ادخلوا إلى السجن نتيجة انتمائهم لعصابات السرقة والمجموعات المسلحة، ينحدرون من أسر امتهنت الإجرام والسرقة أو مارست العنف ودفعت أبناءها للسير في الطريق نفسه، آخرون انحرفوا بإرادتهم واختاروا حياة التشرد، لكنهم جميعاً – كما يرى الباحث ماجد حسام الدين – في سجن الأحداث، كانوا ضحية الفقر وانتشار مظاهر الجريمة بشكل واسع منذ تسعينيات القرن الماضي.

أخطر العصابات التي انتشرت في بغداد خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي، وصولا إلى سقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣، كما يقول حسام الدين، كان يقودها فتيان مشردون يقتل بعضهم بعضاً في ممرات المصارف الحكومية والأهلية أو أروقة أسواق الذهب التي نهبوها آنذاك.

كثير من هذه العصابات قام بعضها بتصفية بعض في ما بعد، لكن الذين نجوا من حرب التصفيات الجسدية انخرطوا في الجماعات المسلحة وأصبحوا أبشع آلة للقتل إبان مرحلة العنف الطائفي التي اندلعت في العراق ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

منظمات المجتمع المدني

ناشطو المجتمع المدني، وعلى لسان منتظر حسن يعتقدون" أن ظاهرة التشرد يمكن أن تتحول إلى مشكلة خطيرة وكبيرة توثر في مستقبل الاستقرار في العراق،حيث سيتحول المشردون إلى خزين إستراتيجي لعصابات الجريمة المنظمة والعصابات العادية على حد سواء، ودائما سوف يكونون بحاجة إلى المال لسد طلباتهم ونزواتهم، فهم فعلا يشكلون عصابات إجرامية، وهناك تقارير دولية بيّنت أن اغلب المشردين عند سقوط النظام قاموا بسرقة المحال التجارية .

وزارة الداخلية: أغلبهم تحولوا إلى لصوص!

البحث الاجتماعي: ملف التشرّد في البلد "مأساوي" لا يمكن حل تداعياته

عمليات بغداد: يشكلون خطراً بالغاً على مجمل الحياة في العراق

نظرات لمستقبل مجهول